اكلت السمكة حتى راسها بالرفع اى ماكول وفي الكل معنى الغاية قوله اى عدت ما العدو وهو الاسراع وفسر الاستثناء في جامع الاسرار وغيره بانه يرفع يديه ويطرحهما معا في حالة العدو تامل والفصيل هو ولد الناقة والبئر والبئور حراج صغار واحدها بائرة وقد بئر وجه بيئر مثل العين في الماضي كذا في الصحاح قوله بخوحتى تغتسلوا جعل حتى هذه داخلة على الفعل نظرا الى ظاهر اللفظ وصورة الكلام والا فالفعل منصوب باضمار ان وهي في الحقيقة داخلة على الاسم كذا في التلويح قوله الم دليل على انها تنصب المتن ذكر الدلالة على الانتفاء اى علامة عليه قوله الجمع فانه لم يستقم اى بانعدام المعنيين او احدهما قوله ان اصلي الصدر بسبب الثاني اى الواقع بعدها لانه جزاء الشيء وسببه يكون مقصودا منه بخلاف الغاية تم المعنا قوله بخو اسلمت حتى ادخل الجنة فانه اذا اريد بالاسلام اصالته فهو لا يحتمل الامتداد واذا اريد الثبات عليه فقد دخول الجنة لا يصلح غاية له اى للثبات بان ينقطع برد خولها بالاسلام ثم اكثر واقوى كذا في التلويح ومراد الشريفة رح المناسبة الظاهرة بين التعقيب والغاية وقيل بمعنى الواو فلا حاجة الى توجيه كما في التلويح صحح الجمع حتى تصيح بفتح التاء وكسر الصاد من الصياح وهو التصويت قوله لان حتى ههنا للغاية لان الضرب يحتمل الامتداد بتعدد الامثال وصياح المضروب يصلح منتهى له قوله بل هو داع الى الاتيان قال في التلويح فالمراد بصلوحه للانتهاء اليه ان يكون الفعل في نفسه مع قطع النظر عن جعله غاية يصلح لانتهاء الصدر اليه وانتهاء ضربه كالصياح للمضروب قوله فجعل عليه فالمعنى يلزم تعذيبي قوله سمع بالالف وتركها قال في التلويح والصواب حتى تعذ بالجزم مثل قال تعذ لانه عطف على المجزوم بلم حقق يشبه حكم النفي على الفعلين جميعا لا على مجموع الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في حيز النفي لفساد المعنى وبطلان الحكم قوله حتى كما اذا لم يات اوافى ولم يتغد كما في التلويح قوله وليس لهذا الاخير الخ كذا في التنقيح والاشارة الى الاستعمال الثالث وهو العطف المحض وقال الا انتهاء اختير عن استعارة

قال

قال في التلويح لاحاجة في افراد المجاز الى السماع سواء محمد ابن الحسن ترجح ممن توخذ منه اللغة فكفى بقوله سماعا وتمامه في مبحث حروف الجر قوله الجمع وتصحب الاثمان الاتاء مفعول تصحب قاد مقال الشرط فتحل محل الجزاء وعلامة غير ما يتعين به المبيع عن الثمن مذكور في بيع العقار من الشرنبلالية قوله فان الثمن تبع في موضع التعليل لكونه الباء الداخلة على الاثمان للاستعانة وذلك لان المقصود الاصلي من البيع هو الانتفاع بالمملوك وذلك في المبيع والثمن وسيلة اليه لانه في الغالب من النقود التي لا ينتفع بها بالذات بل بواسطة التوسل الى المقاصد وذا هو كلام المصباح فانها للالصاق قال في المغني قيل الالصاق معنى لا يفارق الباء فلم اقتصر سيبويه عليه انتهى وسيذكره الشروح فاله ما نبغ من ان تكون لها ولذا قال في التوضيح الباء للاستعانة والالصاق فتدخل على الوسايل قوله يثبت في الذمة لانه غير معين لتتكرر قوله الجمع فيصح الاستبدال به قبل القبض اى بالمبيع والهبة مثله لكن يشترط ان يكون مما عم عليه الدين لما في الدر المختار للشمني عن ابن ملك وجاز التصرف في الثمن بهبة او بيع او غيرهما لو عينا اى مشارا اليه ولو دينا فالتصرف فيه تمليك مما عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره قوله فيكون سلما لانه اضاف السلم الى كر غير معين فيكون دينا والمبيع الذي يكون سلما ونحو ذلك المناسب للشارح التمثيل بكر منكر كما في التوضيح وغيره قوله فانه يتناول الكتب ايضا قال الملا صنع الشرح لان ان مع الفعل مصدر فصار المخبر به القدوم وهو المفعول الثاني والقدوم لا يصلح مفعول الخبر لان مفعول الخبر كلام لا فعل فصار المفعول الثاني التكلم بقدومه وذلك دليل على القدوم لا موجب القدوم لاستحاله فصار التكلم بالقدوم شرطا للخبر وقد وجد قوله لتعذر حقيقة الاستثناء قال في التوضيح قالوا لانه استثنى الاذى مما دخل الخروج لان ان مع الفعل بمعنى المصدر والاذى ليس من جنس الخروج فلا يمكن ارادة المعنى الحقيقي وهو الاستثناء قوله للمناسبة بينهما لانه الغاية وقصر لامتداد المغيا وبيانه لانها اما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)